التمويل المصرفى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة (دراسة مقارنة بين التمويل التقليدي والتمويل الإسلامي): التجربة المصرية

د. علا السيد محمد*

مستخلص

تحظى المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأهمية كبيرة سواءً علي المستوى الفردي أو المؤسسي من قبل المستثمرين، أو علي مستوى صانعى القرار وذلك لما لها من تأثير إيجابى علي الاقتصاد القومى. ولكن يواجه هذا القطاع العديد من التحديات، تأتى في مقدمتها التحديات المالية بتوفير مصادر تمويلية تساعد على تعزيز حجم رأس المال وتنمية هذا القطاع الهام. وقد خلصت الدراسة أن كلاً من التمويل المصرفى التقليدى والتمويل المصرفى الإسلامى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة يعوقه صعوبات في جانبي العرض والطلب، مما يتطلب ضرورة تنويع الأدوات التمويلية عند إقراض هذا القطاع. وقد ظهرت تلك التحديات واضحة عند تحليل التجربة المصرية فيما يتعلق بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة فيها، حيث تعتمد تلك المشروعات بشكل أساسي علي التمويل الداخلى بدلاً من الاتجاه للمصادر الخارجية للتمويل سواءً من القطاع المصرفى أو بورصة النيل للشركات الصغيرة والمتوسطة أو التمويل غير المصرفى. ويدعو ذلك إلى ضرورة صياغة استراتيجية متكاملة لتحفيز البنوك التقليدية والإسلامية في مصر على إقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وخاصة في ظل جهود البنك المركزى المصرى للاهتمام بتوفير التمويل اللازم لهذا القطاع الهام.

كلمات مفتاحية :

نظرية المفاضلة– نظرية ترتيب مصادر التمويل – تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة – عقود الائتمان الإسلامية – تحديات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

مقدمة:

يحتل قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة مكانة متميزة ضمن أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث يمكن أن يمثل قاطرة للنمو الاقتصادي وزيادة فرص التشغيل.

• أستاذ الاقتصاد المساعد ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة،مصر.
olaalsayed@feps.edu.eg

وتتميز تلك المشروعات بانخفاض كل من حجم رأس المال والأجور والطاقة الإنتاجية، بخلاف الاعتماد علي الخامات المحلية والقدرة علي الانتشار الجغرافى.

وتتعدد التجارب الدولية الناجحة في مجال تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مثل التجربة الكندية والكورية واليابانية والإيطالية[1]. وإن ظلت تلك المشروعات في مصر تعانى من عدم وجود تعريف واضح لها، نظراً لاختلاف النظرة لها لدى كل من المؤسسات التنفيذية المختلفة حتى صدور القانون رقم 141 لسنة 2004، والذي وضع تعريفاً محدداً لتلك المشروعات. ثم أعاد البنك المركزي المصري تعريفها في ديسمبر 2015، وتبع ذلك إصداره لمبادرة في يناير 2016 تستهدف تشجيع البنوك علي إقراض هذا القطاع الهام.

ولكن ظل ذلك القطاع يواجه العديد من التحديات المالية وغير المالية التى تحد من قدرته علي التطور والنمو، وتركز الدراسة الحالية علي التحديات المالية والتي تتمثل في صعوبة حصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة علي التمويل اللازم لتعزيز وتطوير حجم المنشأة.

أهمية الدراسة

يعد تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة أحد المحاور الأساسية لاهتمام كل من الأكاديمين وصانعى القرار، وتتسم الدراسات السابقة بالوضوح والشمولية فيما يتعلق بتحليل وفهم مؤسسات وأسواق الائتمان المتاحة لتلك المشروعات في كل من الدول النامية والمتقدمة.

ويعود اهتمام الدراسات بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة لقدرتها علي استيعاب أعداد كبيرة من العمالة، وفى دراسة (Ayyagari et al., 2007) عن 76 دولة نامية ومتقدمة، ثبت أن العمالة في تلك المشروعات تستوعب أكثر من 50% من العمالة في القطاع الصناعي. كما أن معظم الشركات الكبيرة عادة ما تبدأ كمشروعات صغيرة، ولذلك فإن قدرة هذه المشروعات علي تطوير وزيادة استثماراتها تعد أحد محددات الرفاهية في المجتمعات (Beck and Demirguc-Kunt, 2006).

وعلي الرغم من ذلك فقد أغفلت العديد من الدراسات السابقة أهمية استحداث أدوات لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة سواءً في القطاع المصرفى التقليدى أو القطاع المصرفى الإسلامى، حيث تواجه تلك المشروعات العديد من العقبات، وتأتى في مقدمتها التمويل منخفض التكلفة والمخاطر، والذى لم تستطع أدوات التمويل التقليدية توفيره لتلك المشروعات. مما أدى إلى تعطيل الدور التنموى الهام للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في العديد من الدول، مما يؤكد ضرورة إيجاد بدائل تمويلية تساعد علي سد الفجوة التمويلية التى نتجت عن أدوات الائتمان التقليدية.

ولذلك تأتى أهمية الدراسة الحالية في إلقاء الضوء علي النظريات المفسرة للسلوك التمويلى للمشروعات، مع تحديد أنسبها للتطبيق علي المشروعات الصغيرة والمتوسطة. بالإضافة إلي إبراز الدور الهام للبنوك الإسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، من خلال إبراز أهم العقبات التى تواجهها هذه المشروعات عند تعاملها مع القطاع المصرفى التقليدى، وتحليل مدى صلاحية وكفاءة العقود الائتمانية الإسلامية في توفير التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. بالإضافة إلي تحديد أهم العقبات التى حالت دون تفعيل هذه الأدوات التمويلية الهامة في دعم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، علي الرغم من تسارع نمو حجم الخدمات المالية الإسلامية.

كما تتناول الدراسة التجربة المصرية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، من خلال تحليل تجربة تلك المشروعات في مصر مع التركيز علي مصادر التمويل المتاحة لها، والتحديات التى تحول دون تمتعها بخدمات مصرفية متكاملة، مع عرض الحلول المقترحة لتفعيل دور الصيرفة التقليدية والإسلامية في توفير مصادر تمويلية كافية لتلك المشروعات.

منهجية الدراسة

تقوم الدراسة بتطبيق كل من المنهج الوصفي والمنهج التحليلي المقارن. علي الجانب الوصفى، تعرض الدراسة الأدبيات المتعلقة بهيكل رأس المال للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لتحديد النظريات التى تفسر السلوك التمويلي للمشروعات بشكل عام، بهدف التركيز علي النظريات التي تتناسب مع السلوك التمويلى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. بالإضافة إلي استعراض الدراسات التطبيقية التى أبرزت دور كل من القطاع المصرفى التقليدى والإسلامي في تمويل تلك المشروعات. كما تستخدم الدراسة المنهج التحليلي المقارن في تحليل الفرق بين دور البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية في تمويل تلك المشروعات وتحديد الأدوات التمويلية المتاحة، لإبراز أهم العقبات التي تواجه تلك المشروعات عند اقتراضها من البنوك التقليدية.

وتشمل الدراسة، بخلاف المقدمة، أربعة أقسام رئيسية يعرض القسم الأول هيكل رأس المال للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأدبيات. بينما يتناول القسم الثاني التمويل المصرفي التقليدى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ويركز القسم الثالث علي التمويل المصرفى الإسلامى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. وأخيراً تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر، ثم الخاتمة وقائمة المراجع.

1) هيكل رأس المال للمشروعات الصغيرة والمتوسط (عرض الأدبيات):

لا يوجد اتجاه منفرد في الأدبيات لتحليل الهيكل التمويلى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ولكن توجد نظريات تفسر السلوك التمويلي للمشروعات بشكل عام، ومع تطور الأدبيات اتخذت بعض الدراسات اتجاهاً لتطبيقها علي تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتحليل مدى صلاحيتها وموائمتها للتطبيق علي تلك المشروعات[2].

ولقد تعددت النظريات المفسرة لمصادر تمويل الشركات، حيث ركزت معظمها على المفاضلة بين الاقتراض وحقوق الملكية، سواءً كان الاقتراض من القطاع المصرفي أو من الأسواق المالية (Zingales, 2000). وبمراجعة أدبيات هيكل رأس المال للشركات، يوجد اتجاهان في الأدبيات لتفسير سلوك الشركات فى اتخاذ قرارات التمويل بالمفاضلة بين مصادر التمويل المختلفة (Jong et al., 2011). يمثل الاتجاه الأولي (Myers, 1984) "نظرية المفاضلة" Trade-off Theory، وتستند إلى قيام المشروعات بتحديد نسبة مستهدفة للاقتراض وتحاول الوصول لها، وفي سبيل تحقيقها لهذا المعدل المستهدف للاقتراض يفاضل المشروع بين مزايا وعيوب كل وحدة إضافية للاقتراض. وتتمثل مزايا الاقتراض في دفع ضرائب أقل نتيجة خصم فوائد القروض من الضرائب (Modigliani and Miller, 1963; DeAngelo and Masulis, 1980)، أما عن العيوب فأهمها تحمل المشروع مخاطر التعرض للإفلاس (Kraus and Lizenberger, 1973; Kim, 1978).

ويعتمد الاتجاه الثانى في الأدبيات (Myers, 1984; Myers and Majluf, 1984) علي "نظرية ترتيب مصادر التمويل" The Pecking Order Theory، والتى نشأت نتيجة عدم تماثل المعلومات في الأسواق المالية، حيث يتمتع مديرو المشروعات بمعلومات أفضل وأشمل عن مشروعاتهم مقارنة بالمعلومات المتاحة للمستثمرين. ولذلك فإن الأوراق المالية الجديدة التي تصدرها الشركات عادة ما تكون مقومة بأقل من قيمتها Undervalued، وخاصة في حالة إصدار أسهم جديدة.

ويترتب علي ذلك اعتماد المشروعات علي الترتيب الهرمى لمصادر التمويل وفقاً للنظرية السابقة، ويأتي في قمة هذا الهرم مصادر التمويل الداخلية تجنباً لمشاكل عدم تماثل المعلومات وارتفاع تكاليف المبادلات للإصدارات الجديدة من السندات والأسهم، حيث تعد المصادر الداخلية للتمويل منخفضة المخاطر والتكاليف. يليها التمويل بالاقتراض المصرفي والاقتراض قصير الأجل عن طريق إصدار سندات. وأخيراً، التمويل بإصدار أسهم والذي يعد مصدراً طويل الأجل عالي المخاطر، كما يعد من أكثر مصادر التمويل من حيث تكلفة المبادلات (Donaldson, 1961; Myers and Majluf, 1984). وعلي الرغم أن

العديد من الأدبيات اعتبرت كلا النظريتين بدائل في التطبيق، إلا أن الدراسات الحديثة بدأت في اختبار كلا النظريتين في الدراسات التطبيقية علي نفس دراسات الحالة لتحديد أيهما أنسب لتفسير سلوك الشركات بتفضيل أحد مصادر التمويل أو في تفسير التباين في هياكل رأس المال للشركات (Jordan et al., 1998; Leary and Roberts, 2010;Shyam-Sunder and Myers, 1999).

ولا يوجد اتفاق بين الأدبيات حول تفضيل أحد النظريتين في تفسير السلوك التمويلى للمشروعات، حيث اختلفت نتائج الدراسات بحسب العينة المختارة وفترة الدراسة. فبالنسبة للدراسات التي ركزت علي تقييم جدوى "نظرية ترتيب مصادر التمويل" Pecking Order Theory اتخذت الأدبيات اتجاهين متضادين بين مؤيد ومعارض لجدوي هذه النظرية، فقد ذهب كل من (Shyam-Sunder and Myers, 1999) وبالتطبيق علي عينة من الشركات خلال الفترة (1971-1989) أن تلك النظرية تعد الأمثل في تفسير السلوك التمويلى للشركات محل الدراسة، وقد اتفق معهم العديد من الدراسات (Agca and Mozumdar, 2007; Lemmon and Zender, 2010). وعلي العكس ذهبت دراسات أخرى أن هذه النظرية تعد نموذجاً ضعيفاً لتفسير السلوك التمويلى للشركات (Frank and Goyal, 2003; Leary and Roberts, 2010). حيث أن النظرية لم تضع النظرية معدلاً مستهدفاً للاقتراض، ولكن يتم النظر للاقتراض باعتباره مصدر خارجى للتمويل تلجأ له المشروعات بعد استنفاذ جميع المصادر الداخلية للتمويل (Mira and Gracia, 2008).

كما اختلفت الدراسات أيضاً حول جدوي وفاعلية "نظرية المفاضلة" Trade off Theory في تفسير سلوك المشروعات في المفاضلة بين مصادر التمويل المختلفة.حيث أكدت بعض الدراسات أهمية هذه النظرية حيث عادة ما تضع المشروعات هدفاً تمويلياً وتحاول تحقيقه (Flannery and Rangan, 2006). في حين يعارض ذلك دراسات أخري، فقد أشار كل من (Fama and French, 2002) أن المشروعات لا تلتزم بالضرورة بمعدل الاقتراض المستهدف. واتفق معهم (Chang and Dasgupta, 2009) حيث تغير المشروعات المستهدف من الاقتراض أو قد لا تلتزم بمعدل مستهدف للاقتراض، مما يفقد النظرية أهميتها.

أما فيما يتعلق بمدى ملاءمة النظريتين للتطبيق علي المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فيوجد عدد محدود من الأدبيات التى حاولت تحديد أي النظريتين أقرب لتفسير السلوك التمويلى لهذه المشروعات. وأجمعت معظمها أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة

تختلف عن المشروعات الكبيرة، حيث أنها عادة تكون غير مقيدة في الأسواق المالية، مما يجعلها أكثر عرضة لمشاكل عدم تماثل المعلومات. ونتيجة ذلك فإن حصولها علي مصادر تمويلية يتطلب تحمل تكلفة أعلى للمبادلات مقارنة بالمشروعات الكبيرة المقيدة في الأسواق المالية. وبالتالي يميل هيكلها التمويلى للاعتماد علي المصادر الداخلية أو الذاتية للتمويل بديلاً عن المصادر الخارجية للتمويل سواءً اقتراض أو إصدار أسهم.

كما أن مالكى المشروعات الصغيرة والمتوسطة عادة ما يرغبون في الانفراد بقرارات إدارة المشروع، ولذلك فإن في حالة استنفاذ جميع المصادر الداخلية للتمويل يكون اللجوء للاقتراض قصير الأجل هو البديل المناسب لهم. ليأتى التمويل بإصدار أسهم في نهاية قائمة التفضيلات التمويلية لهم، ويتفق هذا مع "نظرية الترتيب الهرمى لمصادر التمويل" Pecking Order Theory. بالإضافة إلى أن الحصول علي تمويل بإصدار أسهم في الأسواق المالية تكون له تكلفة مبادلات مرتفعة، مما يدفعهم للاعتماد علي التمويل الداخلي ثم الاقتراض كبديل أمثل لتجنب تلك التكاليف (Mira and Gracia, 2008).

وفي ظل تلك الطبيعة الخاصة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، فقد اتفقت العديد من الأدبيات أن "نظرية ترتيب مصادر التمويل" Pecking Order Theory هي النظرية التى الأمثل للتطبيق علي هذه المشروعات وهي الأنسب لتفسير هيكلها التمويلى، مقارنة "بنظرية المفاضلة" Trade off Theory[3].

2) التمويل المصرفي التقليدى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

يمثل هذا النوع من التمويل منح قروض للأفراد – عادة من فئات الدخل المنخفض – لإقامة مشروعات يديرها ويعمل فيها أصحابها في معظم الحالات، مما يسمح للفقراء بتحسين مستويات معيشتهم. ويمثل الاستبعاد المالى – في أحد أشكاله – عدم قدرة الفقراء الحصول علي قروض لمشروعاتهم، ويعد ذلك أحد أهم أسباب عدم العدالة الاقتصادية والاجتماعية (Sinclair, 2001, Kempson and Whyley, 2000). لذلك فإن توفير تمويل لهؤلاء الفقراء ومساعدتهم علي الحصول علي خدمات مالية يعد أحد أهم الحلول لتخفيض معدلات الفقر، وقد بدأ هذا النوع من التمويل في بنجلاديش علي يد الاقتصادى "محمد يونس" في السبعينات من القرن الماضى بتأسيس "بنك جرامين"(Hussain et al., 2001) وكان هذا النوع من التمويل نواة لتغيير حياة الملايين من الفقراء حول العالم. وقد أشار (Bransma and Chaouali, 1998) إلي تمتع

الفقراء بالجدارة الائتمانية في سداد القروض الصغيرة والمتوسطة في العديد من تجارب الدول، مما يسمح للبنوك المانحة للائتمان بتحقيق ربحية والاستدامة في منح تلك القروض.

ويتسم هذا النوع من التمويل بخصائص رئيسية، أولها أنه يمثل قروضاً قصيرة الأجل للفقراء، وتكون القروض صغيرة في حجمها وعادة ما يلجأ لها المزارعون لتغطية تكاليف الزراعة (Fruman and Goldberg, 1997). والخاصية الثانية، أنه عادة ما يكون تمويل جماعي وليس فردى أى تكون مسئولية تسديده مشتركة (Yunus, 1997). كما أن هذا النوع من التمويل لا يحتاج إلي إجراءات طويلة ومعقدة لتقييم جدوى المقترضين (Fruman and Goldberg, 1997). ولكن عادة ما يدفع المقترض فوائد أعلي من الفوائد علي القروض الأخري، ويرجع ذلك لحاجة البنوك المقرضة لتغطية تكلفة المبادلات والتي تكون مرتفعة في هذا النوع من الإقراض علي الرغم من أن البنوك تتمتع بارتفاع معدلات استرداد تلك القروض.

ويستلزم نجاح الجهات المانحة لهذا النوع من التمويل الالتزام بمبادئ أساسية تسمح لها بالاستدامة في منح تلك القروض، وتشمل تغطية تكلفة منح القروض وعدم منح أي تمويل في صورة منح أو إعانات ويتطلب ذلك تمتعها بالاستقلالية وبخاصة عن تدخل الحكومات في عملها، وتشجيع جانب الطلب علي الحصول علي مزيد من القروض، وأخيراً وضع رؤية واضحة لدورها الاقتصادى والاجتماعى وتحديد الفئات الأحق بالحصول علي هذا التمويل (Brandsma and Chnaouali, 1998).

وقد حاولت العديد من الدراسات تقييم جدوى وكفاءة المؤسسات التمويلية في منح قروض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، واتفقت العديد من الأدبيات أن هذه المشروعات تعانى من نقص التمويل وتواجه قيوداً عديدة في الحصول علي مصادر تمويلية مقارنة بالمشروعات الكبيرة مما يعوق نمو هذا القطاع الهام، ويتطلب ذلك ضرورة دعم تلك المشروعات من خلال برامج الإقراض الحكومى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة (Schiffer and Weder, 2001; Gressy, 2002; and Beck et al. 2005, 2006,2008).

وقد أشار (Shahinpoor, 2009) أنه توجد العديد من العقبات التى تحول دون تفعيل دور البنوك التقليدية في منح قروض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتقديم خدمات مالية للفقراء، تأتى في مقدمتها أن هذا النوع من القروض يعد غير مربح من وجهة نظر هذه البنوك لارتفاع تكاليف إدارة تلك القروض والتى تكون أعلي من تكاليف إدارة المشروعات الصناعية الكبيرة. بالإضافة إلي أن هذه البنوك عادة لا تستطيع تسويق

منتجاتها المالية للفقراء، حيث أنهم عادة ما يحجمون عن التعامل مع البنوك مما يتطلب ضرورة سعى البنوك نفسها لتشجعيهم على الاقتراض. كما يعتبر ارتفاع سعر الفائدة علي هذه القروض أحد العوائق التى تمثل عبئاً علي كاهل المقترضين من الفئات ذات الدخل المنخفض.

وتعد مشكلة عدم تماثل المعلومات Asymmetric Information أحد الخصائص الأساسية التى تتسم بها الأسواق الائتمانية، حيث تؤدى مشكلات "المخاطر المعنوية" Moral Hazard و"الاختيار الخاطئ" Adverse Selection إلى تشوهات في سوق الائتمان (Akerlof, 1970 and Daripa, 2000). ولذلك فإن العقود الائتمانية تعتمد علي توفر الثقة بين المقرض والمقترض. وتتحقق هذه الثقة في حالة توفر عاملين، الأول هو السمعة الجيدة للمقترض (Diamond, 1991)، والعامل الثانى توفر ضمانات كافية في حالة التخلف عن السداد (Holmstorm and Tirole, 1993). وبتطبيق تلك الشروط علي العقود الائتمانية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، نجد أن هذه العقود تواجه العديد من العقبات في كل من جانب الطلب ويمثله المقترضين وجانب العرض ويمثله البنوك.

فعلى جانب العرض، تعد البنوك الجانب الذى يمثل طرفاً كارهاً للمخاطر Risk-averse، ولذلك تسعى لضمان تحقق العاملين السابقين في العقود الائتمانية. ويمثل هذا قيداً علي اختراق الفقراء للقطاع المصرفى. فالبنوك باعتبارها هادفة للربح تعتبر الإقراض للفقراء نشاطاً عالياً في المخاطر ويتعارض مع تفضيلهم لتجنب المخاطر المرتفعة. حيث تواجه البنوك صعوبة في تقييم الجدارة الائتمانية للفقراء، في ظل عدم تقديمهم لضمانات كافية (Dusuki, 2008).

ويمثل ارتفاع تكاليف الإقراض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة المشكلة الثانية في جانب العرض، حيث تواجه البنوك صعوبات في تقييم جانب الطلب في ظل افتقاد معظم المقترضين لتخطيط واضح لطبيعة الاستثمار وجداوه، مما يعرض البنوك لمخاطر مرتفعة (Rhyne and Otero, 1992).

أما العامل الثالث لإحجام البنوك عن إقراض الفقراء لإقامة مشروعات صغيرة ومتوسطة، يتمثل في طبيعة القروض التى يطلبها أصحاب تلك المشروعات والتى لا تحقق تنويع لمحافظ البنوك مما يعرضها لمخاطر مرتفعة. فعلى سبيل المثال، عادة ما يطلب المزارعون قروضاً صغيرة في فترات ما قبل الحصاد، مما يفقد البنوك القدرة علي تحصين محافظها بالتنويع في القروض الممنوحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة (Zeller and

.Sharma, 1998)

أما في جانب الطلب علي القروض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، فيواجه المقترضون أيضاً عقبات عديدة تتمثل في انتشار الأمية وسوء التغذية وتدهور الحالة الصحية للعديد من الفقراء ممن يرغبون في الاقتراض، وتكون تلك العقبات أكثر وضوحاً فى الدول النامية (Bennett et al., 1996). بالإضافة إلي عدم امتلاكهم لأصول تصلح كضمانات للقروض، وعدم قدرتهم في ظل ضعف الخبرة والكفاءة على إدارة مشروعاتهم بصورة اقتصادية أو استخدام أساليب تكنولوجية حديثة في مشروعاتهم (Pischke, 1991).

وقد اتفق كل من (Berger and Udell, 1998; Cole et al., 2004; Hyytinen and Pajarinen, 2008 and Schmukler et al., 2010) أن عوائق تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الناتجة عن جانب العرض تعد أكثراً تأثراً من مثيلتها في جانب الطلب، فعادة ما تعمل المنشآت المالية المانحة للائتمان لتلك المشروعات بصورة متحيزة لغير صالحها انطلاقاً من قاعدة تسمى "The Conventional Wisdom". وبناءً عليها تتبع المؤسسات المالية سلوكاً تحفظياً في منح قروض لتلك المشروعات نتيجة الغموض الذي يحيط بها في ظل صعوبة تقييم قدرتهم علي السداد أو الجدارة الائتمانية من جهة، وتحديد مدي رغبتهم في الالتزام بالسداد من جهة أخري (المخاطر المعنوية). ويحد هذا الغموض من إقبال المؤسسات المالية علي منح ائتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ويترتب علي هذا الغموض إحجام البنوك الكبيرة فى الحجم عن إقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة، في حين تركز علي إقراض المشروعات الكبيرة التي تتسم بدرجة عالية من الشفافية حيث يمكن تقييم أدائها استنادا إلي ما يسمي Hard Quantitative Information وذلك بالاعتماد علي قوائمها المالية للتعرف علي النسب المالية وتحديد جدارتها الائتمانية. وعلي العكس تتسم البنوك الصغيرة في الحجم بميزة نسبية في إقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة لأنها تعتمد علي ما يسمى Soft Qualitative Information، حيث تستند في إدارة الائتمان وتقييم المشروعات علي معلومات بسيطة غير معقدة بالاعتماد في كثير من الأحوال علي المعرفة الشخصية بالمقترض والظروف التى سيعمل بها المشروع وأسلوب إدارته. وعدم إقبال البنوك كبيرة الحجم علي إقراض

المشروعات الصغيرة والمتوسطة، يمثل عائقاً أساسياً أمام حصول تلك المشروعات علي التمويل اللازم لها (Berger and Black, 2011).

3) التمويل المصرفى الإسلامى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة: الأدوات والتقييم

تعتمد معاملات البنوك الإسلامية علي تحريم الفوائد (الربا)، وذلك استناداً إلى القرآن الكريم والسنة النبوية المشرفة. حيث أن "الربا في اصطلاح الفقهاء هو زيادة مال بلا مقابل في معاوضة مال بمال، ولهذا يكون ما يؤديه المدين إلى الدائن زيادة علي أصل الدين نظير مدة معلومة من الزمن مع الشرط والتحديد من الربا، كما تكون الزيادة عند مقايضة شيئين من جنس واحد من الربا أيضاً"[4]. والربا محرم في القرآن الكريم في العديد من الآيات القرآنية[5]، وفي السنة النبوية حيث روى البخارى ومسلم وغيرهما من أصحاب السنن عن أبى سعيد الخدرى أن الرسول صلي الله عليه وسلم قال: "الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والتمر بالتمر، والبر بالبر، والشعير بالشعير، والملح بالملح، مثلاً بمثل، يداً بيد فمن زاد أو استزاد فقد أربى، المعطى والآخذ منه سواء".

ولذلك فإن عمل البنوك الإسلامية يستند إلى العقود الإسلامية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية وتشمل صيغ التمويل المعتمدة علي الديون مثل المرابحة والإجارة والسلم والاستصناع، وصيغ التمويل المعتمدة على الاشتراك فى الربح والخسارة مثل المضاربة والمشاركة والمزارعة والمساقاة. وقد تزايد الدور الذى تلعبه البنوك الإسلامية في العديد من الدول، كما تسارعت معدلات نمو الصيرفة الإسلامية في السنوات الأخيرة. حيث بلغ حجم الخدمات المالية الإسلامية في نهاية 2016 حوالى 1893.10 بليون دولار أمريكى، تمثل الصيرفة الإسلامية 78.88% منها حيث بلغت 1493.40 بليون دولار أمريكى خلال نفس العام، وذلك بخلاف الصكوك والتكافل الذي يمثل 21.12% ويعكس ذلك تنامى وتسارع الدور الذي تمارسه البنوك الإسلامية في السنوات الأخيرة (IFSB, 2017).

وعلي الرغم من التطور الذي شهدته المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العديد من الدول، إلا أن الحصول علي التمويل يعد من أهم العقبات التى تواجه أصحاب تلك المشروعات نظراً لعدم توفر رأس مال كاف لمشاريعهم أو ضمانات كافية يمكن تقديمها للبنوك للحصول علي قروض. كما أن الاقتراض التقليدي يرهق كاهل أصحاب تلك المشروعات بتكلفة ثابتة وهى الفوائد، مما يجعل العديد من أصحاب الدخول المنخفضة ممن يرغبون في الاقتراض لتأسيس مشروعات صغيرة، تحجم عن التعامل مع البنوك التقليدية والتى تحصل علي فوائد ثابتة بغض

النظر عن ربحية المشروعات أو أدائها، وعادة ما تكون تلك الفوائد مرتفعة جدا لتلك المشروعات.

وفى ظل صعوبة الحصول علي تمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وارتفاع تكلفته من البنوك التقليدية، مما يتعارض مع طبيعة تلك المشروعات والتي تحتاج إلي الدعم المؤسسى والفنى – وليس فقط التمويل – فمعظم أصحاب تلك المشروعات يفتقد إلي الخبرة والمهارة لتأسيس مشروع وإدارته وفتح أسواق لمنتجاته وتوفير تدريب للعاملين فيه. ويصبح من الضرورى البحث عن بدائل تمويلية تتيح لتلك المشروعات الدعائم الأساسية لنجاحها ، ومن أبرز تلك البدائل التمويل بالصيغ المتوافقة مع الشريعة الإسلامية والتي في معظمها تضمن مشاركة البنك للعميل في الربح والخسارة مما يقلل من مخاطر وأعباء القرض علي صاحب المشروع. كما تكون تلك الصيغ حافزاً للبنك أن يقوم بدوره كشريك داعم للمشروع بالخبرة والمشورة والدعم الفنى، مما يزيد من فرص نجاح تلك المشروعات، ويحقق استثمار أموال البنوك في مشروعات إنتاجية تحقق تنمية حقيقية للمجتمع.

وقد أثبتت تجارب بعض الدول كفاءة مؤسسات التمويل الإسلامى في تقديم تمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة باستخدام صيغ التمويل المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. وتمثل استراليا أحد تلك التجارب والتي اعتمدت في تمويل تلك المشروعات علي عقود المضاربة والمشاركة والمرابحة والإجارة والقرض الحسن (Faruq and Ahmed, 2009).

اتفقت العديد من الدراسات أن البنوك الإسلامية تستطيع القيام بتوفير تمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث تمنح تمويلاً للفئات الأكثر فقراً والأقل اندماجاً في القطاع المصرفى، ويتم منح هذا الائتمان عن طريق عقود الصيرفة الإسلامية بعد توفيق شروطها بحيث تتوافق مع طبيعة الإقراض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. فقد ذهب (Shahin, 2009) أن تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة يعد أحد الوسائل الفعالة لخفض الفقر، لكنه عادة ما يتطلب من المقترض دفع سعر فائدة مرتفع، وهذا يتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية. إلا أن الورقة أثبتت أنه يمكن تقديم تمويل منخفض المخاطر بتوظيف بعض صيغ العقود الائتمانية الإسلامية مثل المضاربة والمشاركة Profit loss sharing والمرابحة Cost plus make up. فبالنسبة للمشاركة والمضاربة، يمكن الاتفاق علي حصول مؤسسة التمويل الإسلامى علي 20% من ربح المشروع علي أن يحصل صاحب المشروع علي 80% مع تسديد أقساط أسبوعية أو شهرية، وتعتمد الأقساط المسددة علي مستوى الأرباح المتحقق في كل فترة زمنية لذلك لا تكون الأقساط متساوية. ولكن تظل صعوبة حساب الأرباح المتوقعة عائقاً أمام حساب الأقساط، ويمكن تجنب هذه المشكلة عن طريق اتفاق البنك الإسلامى مع المشروعات المقترضة

علي تحديد نسبة من الأرباح تدفع كقسط، بما يتيح بسهولة إدارة القرض للجهات المانحة. بينما في حالة الخسائر تشارك الجهة المانحة في تحمل الخسائر بحسب النسب المحددة في العقد. أما عقد المرابحة فيسمح للبنك الإسلامى بشراء السلع وإعادة بيعها للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بإضافة تكاليف إدارية إلي تكلفتها الفعلية، ثم يسدد المشروع المقترض أقساطاً أسبوعية أو شهرية. كما يمكن تطبيق كل من عقود المزارعة والمساقاة، حيث يمنح البنك الإسلامى للمشروع الأرض ويقدم المقترض خدمة العمل، وفى نهاية موسم الزراعة يتم تقسيم المحصول بحسب النسب المحددة مسبقاً في العقد.

كما يمكن أن يساهم التمويل الإسلامى في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بدون مخالفة قواعد الشريعة الاسلامية فيما يتعلق بدفع الفوائد. وذلك بتوظيف بعض عقود الائتمان المتوافقة مع الشريعة لتكون أكثر ملائمة لتمويل تلك المشروعات مثل: القرض الحسن والمرابحة والإجارة. حيث يوفر القرض الحسن رأس المال أو الاحتياجات التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، بينما تيسر عقود المرابحة عليهم شراء الآلات والمعدات، في حين تسمح صيغ عقود الإجارة بتوفير أدوات ومعدات عن طريق الإيجار بدلاً من التملك أو الشراء. كما يمكن استخدام عقود المضاربة والمشاركة في تمويل تلك المشروعات، والذي يضمن للمقترضين مشاركة البنوك مع العملاء في مخاطر المشروع بما يمثل حافزاً أكبر للفئات الأقل في الدخل التى تخشي الانخراط في عقود اقتراض مع البنوك التقليدية (Abdul Raham, 2010).

وبذلك نلاحظ أهمية الدور الذى يمكن أن تقوم به مؤسسات التمويل الإسلامى في منح تمويل متوافق مع العقود الشرعية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، مما يساهم في تحقيق التنمية الاجتماعية من خلال اتساع دائرة الشمول المالي لتتضمن الفئات المستبعدة من التعامل مع القطاع المصرفى (Ahmed, 2002).

كما تتناسب العقود الائتمانية الإسلامية مع متطلبات التمويل لتلك المشروعات وذلك باستخدامها علي ثلاث مراحل. المرحلة الأولى، استخدام عقود الإجارة لتوفير أدوات ومعدات للمشروعات الصغيرة، بعد حصولهم علي تدريب كاف يتم تمويله من أموال الوقف. والمرحلة الثانية، تتناسب مع استخدام عقود المضاربة حيث يكون العميل في حاجة للحصول علي رأس المال. أما المرحلة الثالثة، تتطلب استخدام عقود المشاركة، بعد أن يصبح العميل قادراً علي مشاركة مؤسسة التمويل الإسلامى برأس المال كما أنه يكون لديه المهارات والخبرات اللازمة للمشاركة في مشروع ما. وبذلك تتجنب المؤسسة المالية التعرض لمخاطر الاختيار الخاطئ Adverse Selection والمخاطر المعنوية Moral Hazard الناتجة عن منح تمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة (Amin et al., 2016).

كما يمكن لمؤسسات التمويل الإسلامى أن تلعب دوراً هاماً في خفض معدلات الفقر من خلال برامج التمويل المتوافق مع الشريعة الإسلامية، والتي يتم توجيهها للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. وذلك من خلال التركيز علي برامج التعليم والتدريب للفئات المستهدفة قبل منحها التمويل، وتمويل تلك البرامج من أموال الأوقاف والزكاة (Abdul Raham and Dean, 2013).

وقام كل من (Hassan,2015; Abdul Samad, 2014) بدراسة دور التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في خفض الفقر في الهند، والذي يعد بديلاً هاماً للتمويل التقليدى، والذي عادة لا يستطيع الفقراء الحصول علي خدمات تمويلية كافية من خلاله، حيث يسمح التمويل الإسلامى بتخفيض مستويات المخاطر التي يتعرض لها المشروعات الصغيرة والمتوسطة عند الاقتراض.

واتفق مع نفس النتيجة (Muneeza et al., 2017) حيث أكد أن تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال تقديم برامج تمويل ربوية تقليدية لم تحقق نتائج فعالة، طالما يظل المقترض معرضاً لأعباء مالية تتمثل في دفع فوائد الاقتراض. خاصة عقود المضاربة والتي تقلل من المخاطر التي يتعرض لها المشروعات المقترضة، ويشجعهم علي المساهمة الفعالة في الأنشطة الاقتصادية مما يسهم في تحقيق نمو اقتصادي ورفع مستويات الدخول.

وعلي الرغم من نجاح الأدوات التمويلية التقليدية في توفير التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في معظم الدول الإسلامية، إلا أنه لا يغطي احتياجات العديد من المسلمين (Karim et al., 2008)، والذين يعتبرون أن تلك الأدوات التمويلية غير متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية (El-Komi and Croson, 2013). بالإضافة إلى ذلك، فقد أشار (Karim et al., 2008) أنه علي الرغم من اقتراض العديد من المسلمين من البنوك التقليدية، إلا أنهم يفضلون التعامل مع البنوك الإسلامية إذا توفرت لهم خدمات تمويلية متوافقة مع الشريعة الإسلامية. وبالفعل أكد (Dusuk, 2008) أن التمويل الإسلامى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة تزايدت أهميته في السنوات الأخيرة، وساهم في تخفيض معدلات الفقر في الدول الإسلامية.

ولكن لازالت الفجوة كبيرة بين الطلب علي التمويل الإسلامى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمعروض الائتمانى من البنوك الإسلامية، ويتطلب سد تلك الفجوة التمويلية التدخل الحكومى لدعم مؤسسات التمويل الإسلامى، بالإضافة إلى دور المؤسسات الخيرية وخاصة في المراحل الأولى لنشأة تلك المؤسسات (Brandsma and Hart, 2002).

وتتعدد التحديات التي تعوق أسواق التمويل الإسلامى عن القيام بدورها بكفاءة في توفير التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتأتي في مقدمتها "صعوبة اختراق السوق" من جانب المقترضين. وقد أشار (Brandsma and Hart, 2002) أن أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة تجد صعوبة في الحصول علي مصادر تمويلية في الكثير من المناطق نتيجة عدم كفاية فروع البنوك الإسلامية، بالإضافة إلي بعض المعوقات الداخلية التى تؤثر علي الكفاءة التشغيلية للبنوك الإسلامية نتيجة عدم كفاية القوة البشرية المتخصصة والمدربة للعمل في القطاع المصرفى الإسلامي.

وقد تعاني بعض البنوك من ضعف الاستدامة المالية بالاستمرار في منح قروض وتحقيق عائد اقتصادي، وذلك في ظل تحملها خسائر في بعض الحالات وخاصة للبنوك حديثة التأسيس ويرجع ذلك لعاملين، فمن جهة تواجه البنوك الإسلامية نقصاً في الموارد من الودائع نظراً لافتقاد محافظها للتنويع نتيجة الاقتصار في حالات عديدة علي العقود الإسلامية المعتمدة علي الديون. ومن جانب آخر، قد تتعرض لخسائر ناتجة عن توظيف أموالها في عقود تعتمد علي المشاركة في الربح والخسارة مما يعرضها لمخاطر "الاختيار الخاطئ" Adverse Selection و"المخاطر المعنوية" Moral Hazard وخاصة في حالة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة. بالإضافة إلي ضعف الدور الذي تمارسه كل من الزكاة وأموال الوقف في دعم الهيكل التمويلي للبنوك الإسلامية (Abdul Rahman and Dean, 2013).

كما تواجه البنوك الإسلامية عند منحها قروضاً للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من ارتفاع كبير في تكلفة المبادلات والذي ينتج عن ظروف عدم التأكد التي تحيط بهذا النوع من القروض خاصة في ظل ضعف البنية الأساسية سواءً الأسواق أو الطرق أو وسائل الاتصال، مما يخلق صعوبات أمام البنوك الإسلامية في جمع معلومات كافية عن عملائها. وقد أشار (Chowdhury, 2006)أن العقود الائتمانية الإسلامية القائمة علي المشاركة في الربح والخسارة تكون أكثر عرضة لظروف عدم التأكد مما يؤدى لارتفاع تكلفة تلك العقود، ولذلك عادة ما تلجأ لصيغ العقود المعتمدة علي الديون أو عقود الإجارة.

ويعتمد نجاح برامج التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة علي تقديم قروض صغيرة وقصيرة الأجل تتميز بالاسترداد السريع، بالإضافة إلي اختيار توقيت منح القروض والتوزيع الجغرافى للقروض الممنوحة بشكل صحيح يدعم كفاءة تلك البرامج. كما يوجد ممارسات داخلية وخارجية تؤثر أيضاً علي كفاءة ونجاح مؤسسات التمويل الإسلامي في منح القروض الصغيرة والمتوسطة. فعلي المستوى الداخلي، لابد من نجاح البنوك الإسلامية في تغطية تكلفتها وإلا تعرض رأس مالها للتآكل مما يعوق استمرارها. أضف لذلك تجنب الاعتماد في المصادر

التمويلية علي معونات سواءً من جهات حكومية أو جهات خيرية، حتى لا تعطى الانطباع للمقترضين أن الأموال الممنوحة لهم يغلب عليها طابع المساعدات، وهذا يقلل لديهم الرغبة في الالتزام بتسديد القروض. ويمثل توفر فريق عمل مدرب علي درجة عالية من الكفاءة أحد العوامل الداخلية الداعمة لنجاح تلك المؤسسات، بالإضافة إلي تنويع محفظة الاستثمارات ونشر الوعى بين العملاء بالأدوات التمويلية المتاحة.

أما علي المستوى الخارجى، فلابد أن تدعم الحكومة تلك المؤسسات بتوفير مناخ ملاءم لها من حيث البنية المؤسسية والقانونية التى تيسر عملها. فنجاح هذه المؤسسات يعنى دعم شريحة كبية من الفقراء ممن يقترضون لإقامة مشروعات صغيرة ومتوسطة تساعد علي ارتفاع مستويات دخولهم، ومن ثم زيادة الاستهلاك الذي يحفز النمو الاقتصادى بالإضافة إلي زيادة الحصيلة الضريبية. كما أن للبنوك المركزية دوراً هاماً في دعم تلك المؤسسات، مما يقلل من مخاطر وتكلفة الإقراض لها من خلال تصميم برامج تمويلية خاصة تناسب الإقراض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع البنوك علي التوسع في هذا النوع من المعاملات.

4) تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى مصر:الواقع والتحديات

يعد توفير تمول للمشروعات الصغيرة والمتوسطة تحدياً أساسياً من تحديات تنمية هذا القطاع الإنتاجى والخدمى الهام، ولذلك يعرض الجزء التالى من الدراسة ملخصاً لأهم الدراسات السابقة عن تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر، وذلك علي الرغم من محدودية تلك الدراسات. كما تعرض واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الحالة المصرية، مع تحليل مصادر التمويل المتاحة لتلك المشروعات مع تصنيف تلك المصادر وفقاً لعدة معايير، وقد تم وضع تلك المعايير بناءً علي النظريات المفسرة للسلوك التمويلي للمشروعات. كما يتم عرض أهم تحديات التمويل المصرفي، والتي تعوق دون توفر مصادر تمويلية كافية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

4-1) الدراسات السابقة عن تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر

تتسم الدراسات السابقة التى تناولت بالتحليل تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر بالمحدودية والندرة، ويغلب علي معظمها الطابع التقريري، ويمكن تفسير ذلك نظراً لمحدودية البيانات المنشورة عن تلك المشروعات[6].

ومن أبرز تلك الدراسات، دراسة (El-Said et al., 2013) والتى درست محددات الحصول علي التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر، وقد انتهت الدراسة أن ما يقرب من 50% فقط من المشروعات تتعامل مع البنوك وتستفيد من الحصول علي تمويل، حيث تواجه العديد من القيود عند اقتراضها من القطاع المصرفى. ومن هذه العقبات الشكل القانونى للمشروعات والنشاط الاقتصادى والعمالة ورأس المال وحجم المبيعات، وخلصت الدراسة أنه كلما انخفض حجم المشروعات كلما ارتفع احتمال التعرض للمشكلات المصرفية.

بالإضافة إلي دراسة (El Kabbani and Kalhoefer, 2011) عن الموارد التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر، والتى أشارت أنه توجد عقبات كثيرة أمام تلك المشروعات للحصول علي رأس المال، وهذه الفجوة التمويلية تحول دون نمو تلك المشروعات وتأتي تلك العقبة في المرتبة الثانية في ترتيب الصعوبات التي تواجه هذه المشروعات[7]. وتتوقف مشكلة نقص الموارد التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر علي عدة عوامل، تأتى في مقدمتها طبيعة نشاط المشروع حيث تتعاظم تلك المشكلة للمشروعات العاملة بالأنشطة التجارية والخدمية مقارنة بالعاملة في الأنشطة الصناعية. كما تتوقف تلك أيضاً علي حجم المشروع ذاته، فكلما كان المشروع صغيراً واجه صعوبات أكثر في الحصول علي تمويل[8].

كما حددت دراسة المعهد المصرفى المصرى (EBI, 2010) أهم التحديات والمشكلات التى تواجه قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سبيل حصوله علي التمويل ، وذلك من خلال تحليل جانبي العرض والطلب. وانتهت الدراسة أن أبرز التحديات في جانب الطلب يرجع أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تفتقر العديد من المقومات التى تؤهلها للحصول علي التمويل نظراً لعدم توافر الضمانات الكافية والسجلات المالية المطلوبة، بالإضافة إلي عدم الإلمام بمتطلبات البنوك وكيفية إعداد دراسات الجدوى والخطط الاستراتيجية للمشروع. أما علي جانب العرض، فتتلخص مجموعة التحديات في مطالبة البنوك للعديد من المستندات والضمانات التى لا تقوى تلك المشروعات علي توفيرها، فضلاً علي ارتفاع تكلفة التمويل وعدم توفر أدوات تمويلية متنوعة تلائم طبيعة تلك المشروعات. وأوصت الدراسة بأهمية تنظيم حملات وبرامج تدريبية لرفع الوعى لدى أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة وإمدادهم بالمهارات اللازمة للتعامل بفاعلية مع البنوك، وذلك بهدف سد الفجوة القائمة بين البنوك وأصحاب المشروعات. هذا بالإضافة إلي تدريبهم علي كيفية إعداد دراسات الجدوى وخطط العمل وإعداد القوائم المالية البسيطة حتى يتسنى توفير الضمانات الكافية للحصول علي التمويل. كما أكدت الدراسة أهمية زيادة الوعى

لدى البنوك بخصائص ومتطلبات المشروعات الصغيرة والمتوسطة ووضع الاستراتيجيات والسياسات الخاصة لتيسير التمويل اللازم لهذا القطاع وتقديم حزم متكاملة من الخدمات المصرفية تتلاءم وطبيعة هذه المشروعات.

4-2) المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر: حقائق وأرقام

يعرض القسم التالي من الدراسة عرضاً لواقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال تحليل البيانات المتاحة عن هذا القطاع.

جدول (1): التوزيع النسبي للمنشآت طبقاً لحجم المنشأة بالقطاع الخاص الرسمي وحصة العمالة

القيمة بالمليار جنية

	قيمة الإنتاج	القيمة المضافة الإجمالية	التوزيع النسبي للقيمة المضافة الإجمالية
المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر	403.8	282.3	%78.6
المشروعات المتوسطة	98.7	77	%21.4

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد الاقتصادى، 2013[9].

يتضح من الجدول السابق انخفاض مساهمة المشروعات المتوسطة في القيمة المضافة الإجمالية مقارنة بالمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، بالإضافة إلي انخفاض مساهمتها في التوظيف.

4-3) مصادر التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر

تتعدد مصادر التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر ويمكن تصنيفها وفقاً لمعايير عديدة، مثل تصنيفها إلي مصادر تمويل ذاتي (داخلي) ومصادر تمويل خارجية، ويمكن تصنيف مصادر التمويل الخارجية بخلاف الأسواق المالية وفقاً لمصدر التمويل سواءً مصرفي أو غير مصرفي. ثم تصنيف التمويل المصرفي بحسب توافقه مع قواعد الشريعة الإسلامية إلي تمويل مصرفي تقليدى وتمويل مصرفى إسلامى، ويوضح العرض التالي التصنيفات المختلفة لتلك المصادر.

4-3-1) التمويل الذاتى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

يمثل الاعتماد علي رأس المال الذاتي أو الشخصي أحد أهم مصادر التمويل الداخلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر، وعادة ما تلجأ لها المشروعات صغيرة الحجم نظراً لصعوبة الحصول علي تمويل خارجى من سوق المال أو من القطاع المصرفي. وبمراجعه مصادر التمويل

لتلك المشروعات في مصر، نجد أن مدى اعتماد تلك المشروعات علي التمويل الذاتي يتوقف علي ما إذا كانت المشروعات تستهدف التصدير أم لا. حيث أن 55% من المشروعات التي لا تستهدف التصدير تعتمد علي المصادر الذاتية في التمويل، بينما 91.5% من المشروعات المستهدفة للتصدير تعتمد علي التمويل المصرفى كأحد مصادر التمويل الخارجى (المعهد المصرفى، المسح الشامل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، 2012).

4-3-2) التمويل من الأسواق المالية

وبالرجوع لأداء بورصة النيل للشركات الصغيرة والمتوسطة[10] لتقييم فرص المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر للحصول علي تمويل من الأسواق المالية، نجد أن هذا المصدر للتمويل لا يمثل مصدراً أساسياً لتمويل تلك المشروعات في ظل ضعف أداء بورصة النيل علي كافة المؤشرات. فقد شهد عام 2017 تدهوراً ملحوظاً في كل مؤشراتها مقارنة بعام 2016، حيث انخفضت قيمة التداول بنسبة 25%، وانخفضت كمية التداول بنسبة 6%، بينما انخفضت عدد العمليات بنسبة 10%. ويرجع ذلك إلي الصعوبات التى تواجهها المشروعات في عملية القيد وعزوف أصحاب المشروعات عن السعى وراء التمويل من البورصة بإصدار أوراق مالية في ظل عدم تماثل المعلومات وارتفاع تكاليف الإصدار وانخفاض الوعى بأهمية الاعتماد علي هذا المصدر الهام للتمويل (التقرير السنوي للبورصة المصرية، 2017). ويؤكد ذلك علي ما ذهبت له "نظرية ترتيب مصادر التمويل" من تزايد الدوافع للاعتماد علي مصادر التمويل الذاتي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر.

4-3-3) التمويل من القطاع المصرفي والقطاع غير المصرفى

تنقسم مصادر التمويل غير الذاتية – بخلاف الأسواق المالية – إلي مصادر التمويل المصرفي ومصادر التمويل غير المصرفي ومصادر تمويلية مشتركة بين كلاهما، ويوضح الشكل التالى هذا التصنيف.

شكل (1): التمويل المصرفى وغير المصرفى

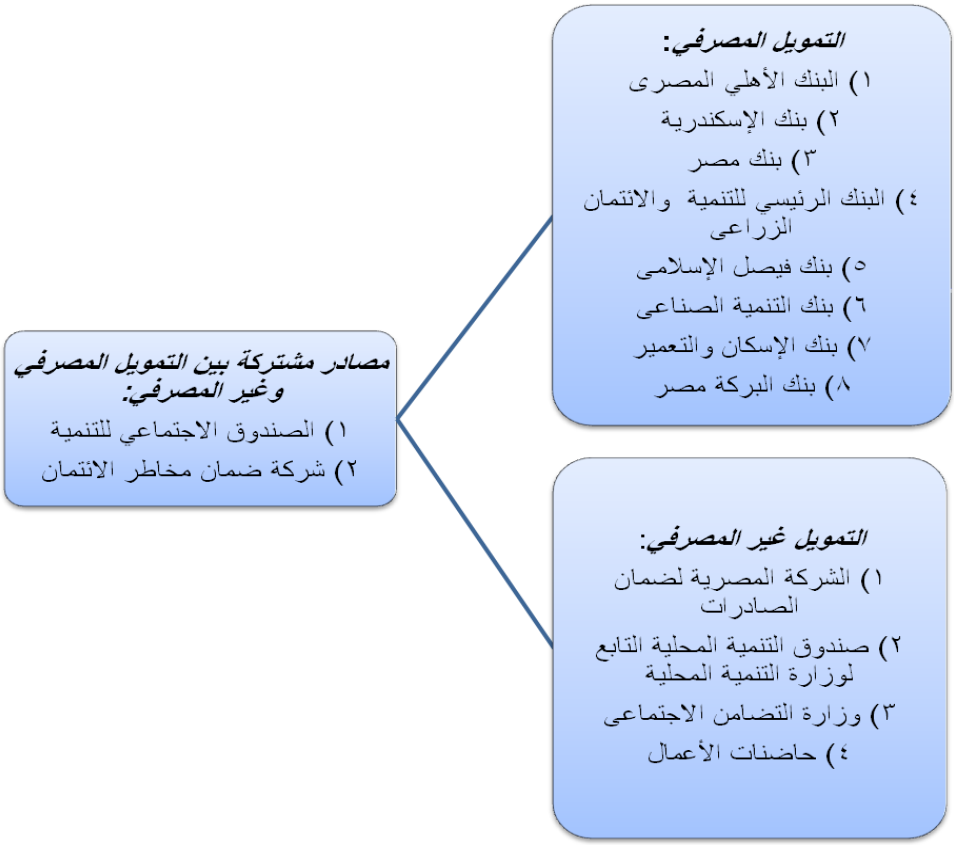

المصدر: الشكل من تصميم الباحثة يالاعتماد علي كل من:

- **دراسة واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر خلال الفترة (2009-2015)، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، 2016.**
- **وزارة التجارة والصناعة، دليل إرشادى لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.**
- **محمد يوسف، آليات دعم وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة: نماذج من التجربة المصرية.**

ويمارس التمويل غير المصرفى دوراً هاماً في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتمثل الشركة المصرية لضمان الصادرات أحد تلك القنوات، والتى تقدم الدعم لتلك المشروعات في حال انخراطها في أنشطة التجارة الخارجية. وتوفر الشركة خدماتها لمساندة المصدرين ومساعدتهم في إدارة وحماية وتمويل مستحقاتهم المالية، من خلال ضمان ائتمان عمليات تصدير السلع والخدمات الوطنية وذلك لتأمينهم من المخاطر التجارية وغير التجارية.

كما تشكل حاضنات الأعمال أحد مصادر التمويل غير المصرفى، والذي يمثل أهم وسائل الدعم والمساندة لتنمية وتطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وذلك نتيجة الدور الفعال والهام للصندوق الاجتماعى للتنمية باعتباره جهة ممولة والجمعية المصرية لحاضنات المشروعات كوكالة منفذة تعمل علي اكتشاف وتأهيل المبادرين. ولحاضنات الأعمال دور إضافى في دعم الصناعات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة عن طريق التنسيق بين الجهات المعنية بدعم تلك المشروعات، لتوفير التمويل وبرامج التدريب والتسويق وإنشاء قاعدة معلومات متكاملة عن هذه المشروعات[11].

ويقدم صندوق التنمية المحلية التابع لوزارة التنمية المحلية قروضاً لمشروعات الأسر المنتجة في كافة القطاعات الإنتاجية والخدمية، ويتم تمويلها من الموازنة العامة للدولة. وتقوم أيضاً مديريات التضامن الاجتماعى في المحافظات والتابعة لوزارة التضامن الاجتماعى قروضاً للأسر المنتجة، وتمول من الموازنة العامة للدولة.

ويرجع تصنيف[12] كل من الصندوق الاجتماعي للتنمية وشركة ضمان مخاطر الائتمان أنهما مصادر مشتركة بين التمويل المصرفى وغير المصرفي إلي أن كلاهما يتعامل بصورة وسيطة من خلال التعامل مع القطاع المصرفي. فبالنسبة للصندوق الاجتماعى للتنمية، يقدم خدماته التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال عدة قنوات[13] وتمثل البنوك أحد تلك القنوات. وبالمثل تقوم شركة ضمان مخاطر الائتمان بضمان نسبة من التسهيلات الائتمانية التي تقدمها البنوك للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ذات الجدوى الاقتصادية بدون تقديم أي ضمانات للشركة من جانب العملاء، وذلك تشجيعاً للبنوك علي التعامل مع قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من خلال عدد من برامج تمويلية تقدمها الشركة[14].

4-3-3) تصنيف التمويل المصرفي بحسب توافقه مع قواعد الشريعة الإسلامية

يمكن تصنيف التمويل المصرفي الممنوح للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بحسب توافقه مع قواعد الشريعة الإسلامية إلي تمويل مصرفي تقليدى وتمويل مصرفى إسلامى، والذي يتضح من الشكل التالي.

شكل (2): مصادر التمويل المصرفى بحسب توافقه مع الشريعة الإسلامية

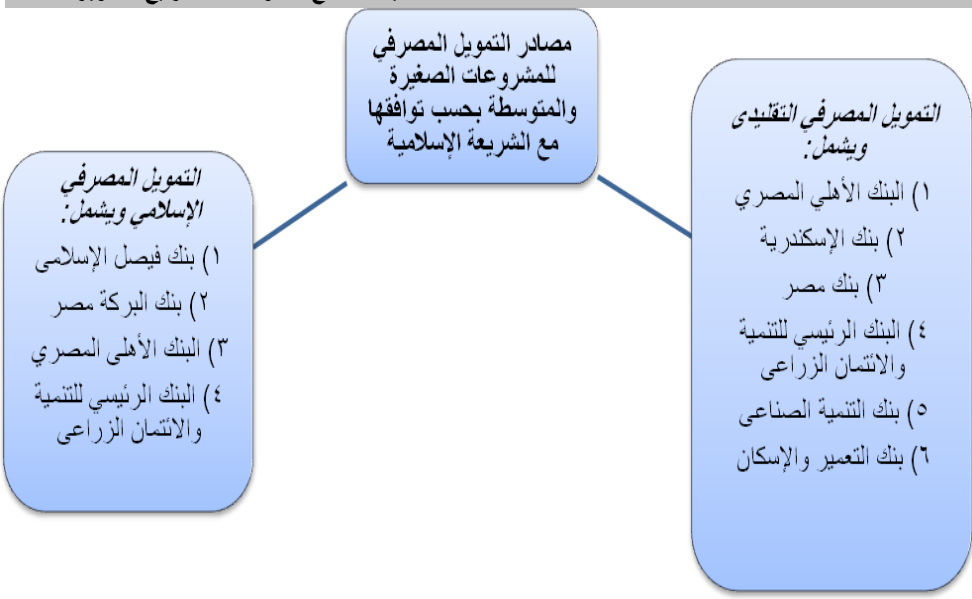

المصدر: الشكل من تصميم الباحثة يالاعتماد علي كل من:

- **دراسة واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر خلال الفترة (2009-2015)، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، 2016.**
- **وزارة التجارة والصناعة، دليل إرشادى لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.**

ويتضح من الشكل السابق أن التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة يقتصر علي 4 بنوك فقط، يقدم بنكان منهم خدمات تمويل إسلامية فقط، وهما بنك فيصل الإسلامى وبنك البركة مصر. بينما يجمع كل من البنك الأهلي المصرى والبنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي، بين تقديم خدمات تمويلية إسلامية وتقليدية للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

حيث يقدم البنك الأهلي المصري برنامجاً للتمويل الإسلامى بنظام المرابحة، ويكون الحد الأقصى للتمويل 2 مليون جنيه بسعر عائد 10%، وذلك بفترة سماح سنة وفترة سداد 4 سنوات وتكون مساهمة العميل الذاتية في المرابحة 25% كحد أقصى. كما يقدم البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعى مرابحة للمشروعات متناهية الصغر (برنامج سنابل الخير)، حيث تقوم الفروع الإسلامية لدي البنك بتمويل المشروعات متناهية الصغر طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية ويستفيد منه شباب الخريجين من الجنسين وأصحاب المهن الحرة الزراعية والتجارية والمشروعات

الصغيرة والمرأة المعيلة والباعة الجائلين ومستأجري الأكشاك. وتكون مدة المرابحة 12 شهراً كحد أقصي ويمول البنك 95% من احتياجات المشروع.

بينما يقدم فيصل الإسلامى تمويلاً بشروط ميسرة باستخدام صيغ التمويل الإسلامى للمشروعات الصغيرة والمهنيين والحرفيين. ويعتمد بنك البركة مصر علي صيغ المرابحة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بحد أقصى 5 مليون جنيه ومدة التمويل بين 24 شهر و48 شهر بمعدل عائد 10.5%.

أما فيما يتعلق بخدمات التمويل المصرفى التقليدى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، فيأتى في مقدمتها البرامج التمويلية التى يقدمها البنك الأهلى المصرى وتشمل ثلاث حزم من البرامج التمويلية. 1) برامج التمويل بالتعاون مع الصندوق الاجتماعى للتنمية، مثل برنامج تمويل مشروعات الثروة الداجنة وبرنامج تنمية المشروعات الصغيرة بنظام حق الامتياز التجارى (الفرنشايز). 2) البرامج التمويلية الميسرة مثل برامج التنمية الزراعية وبرامج الخدمات الطبية وتمويل طباعة الكتاب المدرسي وقرض بنك الاستثمار الأوربي والتعاون مع بنك التنمية الإفريقى. 3) برامج تمويل مشروعات التوافق البيئي، مثل مشروعات مكافحة التلوث الصناعى ومنحة بنك التعمير الألمانى.

كما يتيح بنك مصر ثلاثة برامج لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتشمل تمويل المشروعات متناهية الصغر (برنامج البطل) ويتراوح بين 1000 إلي 50000 جنيه. وتمويل المشروعات الصغيرة (برنامج مشروعى) ويقدم تمويل يتراوح بين 50000 و2 مليون جنيه. وتمويل المشروعات المتوسطة (برنامج الرابح) ويتيح من 2 مليون إلي 30 مليون جنيه.

ويقدم بنك الأسكندرية قروضاً متعددة الآجال تتراوح من 1000 إلي 50000 جنيه، ويستهدف الأنشطة الزراعية والصناعية والتجارية والمقاولات، بالإضافة إلي تمويل أنشطة التصدير.

كما يساهم بنك التنمية الصناعية في تقديم حزمة متكاملة من الخدمات المصرفية لكافة القطاعات الصناعية لتمويل الآلات، أو بتقديم تسهيلات قصيرة الأجل لتغطية تكاليف التشغيل الجارية للمشروعات. كما وقع البنك عقدين مع الصندوق الاجتماعى للتنمية، يمول البنك

بموجب العقد الأول كافة المشروعات الصناعية والإنتاجية والخدمية والتجارية والسياحية. كما يمول من خلال العقد الثانى، كافة مشروعات التصنيع القائمة علي المنتجات الزراعية والثروة الحيوانية.

أما بنك التعمير والإسكان فيقدم برنامجاً لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجالات الاستثمار العقارى والتنمية السياحية، بأسعار عائد مميزة لإقامة مشروعات جديدة ومساعدة مشروعات قائمة على التوسع. بالإضافة إلي منح التمويل لشراء أصول ومعدات واستكمال أعمال الإنشاءات.

4-4) تحديات التمويل المصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر

تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة العديد من التحديات المالية وغير المالية[15]، فعلي مستوى التحديات المالية توجد صعوبات في الحصول علي التمويل سواءً المصرفى أو غير المصرفى بسبب عدم وجود ضمانات كافية وارتفاع تكلفة الائتمان وقلة المنتجات التمويلية المخصصة لتلك المشروعات، وتفضيل البنوك التعامل مع المشروعات الكبرى[16] وخاصة أن معظم المشروعات الصغيرة والمتوسطة تكون في القطاع غير الرسمى (البرادعى، 2016). وينعكس ذلك علي حجم تعاملات المشروعات الصغيرة والمتوسطة مع القطاع المصرفي وحجم التسهيلات البنكية التي تحصل عليها.

حيث أن أكثر من نصف المشروعات الصغيرة والمتوسطة لا تتعامل مع القطاع المصرفى (المعهد المصرفي المصرفي، المسح الشامل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، 2012). ويعكس ذلك تضاؤل دور التمويل المصرفى كأحد المصادر التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر، وفى ظل انخفاض الاعتماد علي التمويل من بورصة النيل، يبقى الاعتماد علي التمويل الداخلى أو التمويل الذاتى باعتباره البديل الأول والأهم لتلك المشروعات يليه التمويل غير المصرفى. مما يؤكد اقتراب الحالة المصرية من "نظرية ترتيب مصادر التمويل" والتى تستند أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر تميل إلي ترتيب مصادر التمويل بشكل هرمى باعتبار التمويل الذاتي هو المصدر الأساسي يليه الاعتماد علي المصادر الخارجية للتمويل.

ويتطلب النهوض بقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر التركيز بشكل كبير علي توفير التمويل الذي يساعد علي تعزيز وتطوير حجم المنشأة وتشجيع القطاع غير الرسمى،

ولتشجيع البنوك علي منح القروض والتسهيلات الائتمانية لتلك المشروعات أصدر البنك المركزى تعريفاً لهذه المشروعات في ديسمبر 2015 وفقاً للجدول التالي.

جدول (2): تعريف البنك المركزى للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

الشركات والمنشآت	القائمة		الجديدة (حديثة التأسيس)	
	حجم الأعمال (المبيعات / الإيرادات السنوية)	حجم العمالة	رأس المال المدفوع	حجم العمالة
متناهية الصغر	أقل من مليون جنيه	أقل من 10 أفراد	أقل من 50 ألف جنيه	أقل من 10 أفراد
الصغيرة جداً	من مليون جنيه إلي أقل من 10 مليون جنيه	أقل من 200 فرد	من 50 ألف جنيه إلي 5 مليون جنيه للمنشآت الصناعية، و3 مليون جنيه للمنشآت غير الصناعية	أقل من 200 فرد
الصغيرة	من 10 مليون إلي أقل من 20 مليون جنيه			
المتوسطة	من 20 مليون إلي أقل من 100 مليون جنيه		من 5 مليون جنيه إلي 10 مليون جنيه، ومن 3 مليون إلي 5 مليون جنيه للمنشآت غير الصناعية	

المصدر: البرادعي، 2016.

كما أصدر البنك المركزي المصرى مبادرة في يناير 2016 تضمنت عدة قرارات تهدف لتشجيع البنوك علي منح القروض لهذا القطاع تأتي في مقدمتها رفع نسبة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلي 20% من إجمالى محفظة القروض المصرفية خلال 4 سنوات من صدور القرار، وإتاحة 200 مليار جنيه خلال نفس الفترة لتمويل 350 ألف مشروع وتوفير 4 مليون فرصة عمل بسعر عائد متناقص لا يتعدى 5% سنوياً علي القروض الممنوحة للمشروعات الصغيرة جداً والصغيرة وفقاً للتعريف الجديد في الجدول السابق (البرادعى، 2016).

ويتطلب توفير مصادر تمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة إيجاد مصادر تمويلية تعمل جنباً إلي جنب مع القطاع المصرفى، مثل رأس مال المخاطر وشركات التأجير التمويلى Leasing وشركات التخصيم Factoring.

ويعنى رأس مال المخاطر توفير رأس مال يشارك في الملكية لتأسيس المنشآت وتطويرها، ويتم تجميعه من المستثمرين في شكل صندوق يستخدم لتمويل الاستثمارات من خلال المشاركة في الملكية وذلك عن طريق شركات رأس مال المخاطر والبنوك. ولكن يواجه هذا النشاط تحدياً

أساسياً في أن أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة في مصر يرفضون التخلي عن ملكية رأس المال في مشروعاتهم مقابل زيادة رأس المال (الأسرج، 2006).

ويعد التأجير التمويلى وسيلة مبتكرة لتحصل المنشآت الصغيرة والمتوسطة علي رأس مال متوسط الأجل، وهو عبارة عن عقد يسمح بموجبه للمشروع استخدام أحد الأصول مقابل سداد دفعات إيجارية دورية لصاحب الأصل والذي يحتفظ بملكية الأصل، وفي نهاية مدة التأجير (3-5) سنوات يمكن للمستأجر أن يتملك الأصل مقابل دفع مبلغ معين لصاحب الأصل (الأسرج، 2006). ويوجد شكل مماثل لهذا النوع من العقود في صيغ الائتمان المتوافقة مع الشريعة الإسلامية وهي عقود الإجارة، ويمكن للبنوك الإسلامية في مصر تفعيل هذا النوع من العقود في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بدلاً من الاعتماد بشكل كبير علي عقود المرابحة فقط.

بينما يمثل نشاط التخصيم خدمة مالية غير مصرفية، يقصد بها قيام شركة التخصيم بشراء الحقوق المالية الحالية والآجلة من بائعى السلع والخدمات وتقديم الخدمات المرتبطة بذلك. ويعتبر التخصيم من الأنشطة التى تساعد الشركات علي تخصيم ديونها القصيرة الأجل وتحويلها إلي نقدية وسيولة، مما يساعد على سرعة إتمام عملياتها الإنتاجية والخدمية. وقد تعاقدت شركة ضمان مخاطر الائتمان مع الشركة المصرية للتخصيم في عام 2009 على إصدار ضمانات لأنشطة التخصيم بحد أقصى 2.5 مليون جنيه لقيمة الضمان، وتكون نسبة الضمان 50% من قيمة التسهيلات الممنوحة للعميل وتصل مدة الضمان إلى 18 شهراً كحد أقصى (شركة ضمان مخاطر الائتمان، التقرير السنوى، 2012).

5) خاتمة الدراسة

عرضت الدراسة التمويل المصرفى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة مع التطبيق علي الحالة المصرية، وخاصة في ظل تزايد الاهتمام بتنمية قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة نظراً لدوره الهام فى توفير فرص عمل وحفز النمو فى القطاعات الإنتاجية والخدمية المختلفة. وقد تعددت الدراسات التى تناولت التحديات العديدة التي تحول دوننمو هذا القطاع بالشكل الحافز للتنمية الاقتصادية، بالإضافة إلي دوره الهام في خفض معدلات الفقر.

وفى هذا الإطار ركزت الدراسة الحالية علي التمويل المصرفى كأحد المصادر التمويلية لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال استعراض النظريات المفسرة للسلوك التمويلى

لهذه المشروعات. وانتهت الدراسة أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة عادة ما تفضل الاعتماد علي مصادر التمويل الذاتى أو الداخلى، ويأتى التمويل الخارجى بما فيها التمويل المصرفى في درجة ثانية في الأهمية بعد التمويل الداخلي.

كما عرضت الدراسة التمويل المصرفى التقليدى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وانتهت الدراسة لتحديد العقبات التمويلية المختلفة سواءً في جانب العرض من قبل البنوك المقرضة، أو في جانب الطلب والذي يتعلق بالمشروعات المقترضة. إضافة إلى ما تتسم به الأسواق الائتمانية من مشكلة عدم تماثل المعلومات، وما يترتب عليها من تشوهات في سوق الائتمان. حيث تفضل معظم البنوك إقراض المشروعات الكبيرة، والتى تتسم بدرجة عالية من الشفافية مع توفر بيانات كافية عنها من القوائم المالية.

ويترتب علي تلك المعوقات عند الاقتراض من القطاع المصرفى التقليدى ظهور أهمية إيجاد أدوات تمويلية بديلة من خلال البنوك الإسلامية، وهذا ما ركزت عليه الدراسة لإبراز الدور الهام الذي يمكن أن تقوم به البنوك الإسلامية في سد الفجوة التمويلية التي تعانى منها المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك باستخدام عقود الصيرفة الإسلامية بعد توفيق شروطها بحيث تتوافق مع طبيعة الإقراض لتلك المشروعات.

وأخيراً استعرضت الدراسة الحالة المصرية، وخلصت إلي انخفاض مساهمة المنشآت المتوسطة في القيمة المضافة الإجمالية، بالإضافة إلي ضعف مساهمتها في التشغيل. ويعزز ذلك أهمية تشجيع المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر علي تطوير حجمها، والذي يتطلب بدوره توفير مصادر تمويلية تعزز رأس مال تلك المشروعات وتؤدى لانتقالها إلي قطاع المشروعات المتوسطة.

وباستعراض مصادر التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر، انتهت الدراسة إلي تعدد المصادر التمويلية المتاحة لهذه المشروعات، إلا أن الاعتماد عليها لا يكون بنفس الأهمية. حيث يتزايد الاعتماد علي مصادر التمويل الذاتى ويقل اعتمادها علي مصادر التمويل الخارجى سواءً التمويل المصرفى أو التمويل من بورصة النيل للشركات الصغيرة والمتوسطة أو التمويل غير المصرفى. كما كشفت الدراسة محدودية الخدمات المصرفية الإسلامية المتاحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، متمثلة في بنك فيصل الإسلامي وبنك البركة بالإضافة إلي الفروع الإسلامية لكل من البنك الأهلى المصري والبنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعى. كما تقتصر معظم

التعاملات علي صيغة عقد المرابحة، مما يعكس عدم تنوع الخدمات المصرفية الإسلامية المتاحة للمشروعات.

وعلي الرغم من الجهود المبذولة من البنك المركزى المصري لتشجيع البنوك علي إقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن ذلك القطاع يحتاج إلي مزيد من التنويع في الأدوات المصرفية سواءً من البنوك التقليدية أو البنوك الإسلامية. بالإضافة إلي دفع جانب الطلب على اختراق القطاع المصرفى وهذا ما بدأه البنك المركزى المصري بطرح مبادرة الشمول المالى. كما ينبغى التوسع في الاعتماد علي كل من رأس مال المخاطر والتأجير التمويلى ونشاط التخصيم كوسائل بديلة لتوفير تمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

قائمة المراجع

المراجع العربية

- **الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد الاقتصادى، 2017.**
- **الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد الاقتصادى، 2013.**
- **الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء (2016)، دراسة واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر خلال الفترة (2009-2015).**
- **التقرير السنوى للبورصة المصرية، 2017.**
- **المعهد المصرفى المصرفي، المسح الشامل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، 2012.**
- **البرادعي، مني (2016)، المشروعات الصغيرة والمتوسطة: "الوسط المفقود" والحصول علي التمويل، مؤتمر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – ما وراء الحدود – الوسط المفقود، المعهد المصرفى المصرى.**

- الأسرج، حسن (2006)، مستقبل المشروعات الصغيرة في مصر، كتاب الأهرام الاقتصادي، رقم 229، القاهرة.
- شركة ضمان مخاطر الائتمان، التقرير السنوى، 2012.
- "فتاوى كبار علماء الأزهر الشريف والمجامع الفقهية حول ربا البنوك والمصارف، 2010، دار اليسر، القاهرة، الطبعة الثانية.
- وزارة التجارة والصناعة، دليل إرشادى لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- محمد يوسف، آليات دعم وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة: نماذج من التجربة المصرية.

قائمة المراجع الأجنبية

- **Abdul Rahman, Abdul Rahim (2010), Islamic Microfinance: An Ethical Alternative To Poverty Alleviation, Humanomics, Vol. 26, p.p. 284-295.**
- **Ahmed, Habib (2002), Financing Microenterprises: An Analytical Study of Islamic Microfinance Institutions, Islamic Economic Studies, Vol. 9, p.p. 27-64.**
- **Abdul Rahman, Rashidah and Faisal Dean (2013), Challenges and Solutions in Islamic Microfinance, Humanomics, Vol. 29, p.p. 293-306.**
- **Abdul Samad, Mohamed (2014), Islamic Microfinance: Tool for Economic Stability and Social Change, Humanomics, Vol. 30, p.p. 199-226.**
- **Amin, Fouad, Selim Ahmed, Aliya Muhammad and Rashida Abdul Rahman(2016), Micro-Entrepreneurs Intention To Use Islamic Micro-Investment Model (IMIM), in Bangladesh, Humanomics, Vol. 32, pp. 172-188.**
- **Agca, S. andMozumdar, A.(2007), Corporate Financing Choices Constrained by TheAmount of Debt Firms Can Support, Working Paper, George WashingtonUniversity and Virginia Tech.**
- **Ayyagari, M., Beck, T. and Demirgüç-Kunt, A.(2007), Small and Medium EnterprisesAcross The Globe, Small Business Economics, Vol. 29, p.p. 415–434.**
- **Beck, T. and Demirgüç-Kunt, A.(2006), Small and Medium-Size Enterprises: Access To Finance As A Growth Constraint,Journal of Banking and Finance, Vol. 30, p.p. 2931–2943.**
- **Beck, T., Demirgüç-Kunt, A., Laeven, L. and Maksimovic, V.(2006), The Determinants of Financing Obstacles,Journal of International Money and Finance, Vol.25, p.p. 932–952.**
- **Beck, T., Demirgüç-Kunt, A. and Maksimovic, V.(2005), Financial and Legal Constraints ToFirm Growth: Does Firm Size Matter,Journal of Finance, Vol.60, p.p.137–177.**

- **Beck, T., Demirgüç-Kunt, A. and Maksimovic, V.(2008), Financing Patterns Around TheWorld: Are Small Firms Different,Journal of Financial Economics, Vol.89, p.p. 467–487.**

- **Brandsma, J. and Chaouali, R. (1998), Making Microfinance Work in the Middle East andNorth Africa: World Bank, Middle East and North Africa Region, Private and FinancialSector Development Group and Human Development Group, Washington, DC.**

- **Brandsma, J. and Hart, L. (2002), Making Microfinance Work Better in the Middle East andNorth Africa, World Bank, Washington, DC.**

- **Berger, Allen and Lamont Black (2011), Bank Size, Lending Technologies and small Business Finance, Journal Of Banking And Finance, Vol. 35, p.p. 724-735.**

- **Berger, A. and Udell, G. (1998), The Economics Of Small Business Finance: The Roles ofPrivate Equity And Debt Markets In The Financial Growth Cycle, Journal ofBanking and Finance, Vol. 22, p.p. 613–673.**

- **Chang, X. and Dasgupta, S.(2009), Target Behavior and Financing. How Conclusive Is TheEvidence?,Journal of Finance, Vol. 64, p.p. 1767–1796.**

- **Chowdhury, S. (2006), Creating an Islamic Microfinance Model: The Missing Dimension, DinarStandard: Business Strategies For The Muslim World, New York, NY.**

- **Cole, R., Goldberg, L. and White, L.(2004), Cookie-Cutter versus Character: TheMicrostructure Of Small Business Lending By Large and Small Banks, Journal ofFinancial and Quantitative Analysis, Vol. 39, p.p. 227–251.**

- **Cosh, A. D. and Hughes, A. (1994), Size, Financial Structure andProfitability, In A. Hughes, And D. J. Storey (Eds.), Finance and The Small Firm. London.**

- **Cressy, R. (2002), Funding gaps: A symposium, Economic Journal, Vol. 112, p.p. 1–16.**

- **DeAngelo, H., and Masulis, R. W. (1980), Optimal CapitalStructure Under Corporate and Personal Taxation, Journal of Financial Economics, Vol. 8, p.p. 3–29.**

- **Donaldson, G. (1961), Corporate Debt Capacity: A Study of Corporate Debt Policy and The Determination of CorporateDebt Capacity, Graduate School of Business,Harvard University Press.**

- **Dusuki, A.W. (2008), Banking For The Poor: The Role of Islamic Banking in Microfinance Initiatives, Humanomics, Vol. 24, p.p. 49-66.**
- **Egyptian Banking Institute EBI (2010), Access to Finance: Forms Of Financing For SMEs in Egypt, SME Unit Publication.**
- **El Kabbani, Rola and Christian Kalhoefer (2011), Financing Resources for Egyptian Small and Medium Enterprises, Faculty of Management Technology, German University in Cairo, Working Paper, No. 28.**
- **El-Komi, Mohamed and Croson, Rachel (2013), Experiments in Islamic Microfinance, Journal of Economic Behavior and Organization, Vol. 95, p.p. 252-269.**
- **El-Said, Hala, Mahmoud Al Said and ChahirZaki (2013), What Determined The Access To Finance of SMEs? Evidence From The Egyptian Case, Economic Research Forum, Working Paper, No. 754.**
- **Fama, E.F. and French, K.R.(2002), Testing Trade-Off and Pecking Order Predictions about Dividends and Debt,The Review of Financial Studies, Vol. 15, p.p. 1–33.**
- **Flannery, M.J. and Rangan K.P.(2006), Partial Adjustment Toward Target Capital Structures,Journal of Financial Economics, Vol. 79, P.P. 469–506.**
- **Frank, M.Z. and Goyal, V.K.(2003), Testing The Pecking Order Theory of Capital Structure.Journal of Financial Economics, Vol. 67, p.p. 217–248.**
- **Fruman, C. and Goldberg, M. (1997), Microfinance Practice Guide: For World Bank Staff,Sustainable Banking with the Poor and Consultative Group to Assist the Poorest, WorldBank, Washington, DC.**
- **Faruq, Abu Umar and Rafique Ahmed (2009), Islamic Microfinance: The Evidence From Australia, Humanomics, Vol. 25, Issue:3, pp. 217-235.**
- **Hassan, Abdul (2015), Financial Inclusion of The Poor: From Microcredit To Islamic Micro Financial Services, Humanomics, Vol. 31, pp. 354-371.**
- **Hussain, M., Maskooki, M. and Gunasekaran, A. (2001), "Implications Of The GrameenBankingSystem In Europe: Prospects and Prosperity", European Business Review, Vol. 13 No. 1,pp. 26-41.**
- **Hyytinen, A. andPajarinen, M.(2008), Opacity Of Young Businesses: Evidence From Rating Disagreements, Journal of Banking And Finance, Vol. 32, p.p. 1234–1241.**
- **Islamic Financial Services Board (2017), Islamic Financial Services Industry Stability Report, May.**
- **Jong, Abe, MarnoVerbeak and Patrick Verwijmeren (2011), Firms Debt-Equity Decision When The Static Trade-Ogg Theory and Pecking Order Theory**

Disagree, Journal of Banking And Finance, Vol. 35, p.p. 1303-1314.

- **Jordan, J., Lowe, J., and Taylor, P. (1998), Strategy and Financial Policy In UK Small Firms, Journal Of Business Finance &Accounting, Vol. 25, p.p. 1–27.**

- **Hassan, S., Abdul Rahman, R., Abu Bakar, N. and Lahsasna, A. (2012), "Towards triple bottom**
- **lines microfinance institutions (MFIs) – a case study of AmanahIkhtiar Malaysia (AIM)",paper presented at the International Conference on Excellence in Business, University ofSharjah, UAE, May 9-10.**

- **Kempson, E. and Whyley, C. (2000), Kept Put or Opted Out?: Understanding and CombatingFinancial Exclusion, Policy Press, Bristol.**

- **Kim, E. H. (1978),AMean-Variance Theory of Optimal Capital Structure and Corporate Debt Capacity, The Journal ofFinance, Vol. 33, p.p. 45–63.**

- **Kraus, A. andLitzenberger, R. H. (1973), A State-PreferenceModel of Optimal Financial Leverage, The Journal of Finance, Vol. 28, p.p. 911–922.**

- **Leary, Mark and Roberts, Michael (2010), The Pecking Order, Debt Capacity and Information Asymmetry, Journal of Financial Economics, Vol. 95, p.p. 332-355.**

- **Lemmon, Michael and Jaime Zender (2010), Debt Capacity and Tests of Capital Structure Theories, Journal of Financial and Quantitative Analysis, Vol. 45, p.p. 1161-1187.**

- **Michaelas, Niras; Graham Hall and Patrick Hutchinson (2004), Determinants Of Capital Structures In European SMEs, Journal Of Business Finance And Accounting, Vol. 31, p.p. 711-728.**

- **Mira, Francisco and Gracia, Jose (2008), Testing Trade-Off and Pecking Order Theories Financing SMEs, Small Business Economics, Vol. 31, p.p. 117-136.**

- **Modigliani, F., and Miller, M. H. (1963), Corporate Income Taxes and The Cost of Capital: A Correction, The AmericanEconomic Review, Vol. 53, p.p. 433–443.**

- **Muneeza, Aishath, Sarah Abdul Manap, FareedaSiththi and She long (2017), Poverty Alleviation Via Microfinance Using Concept of Mudharabah, International Journal Of Management and Applied Research, Vol. 4, No. 3.**
- **Myers, S.C.(1984), The Capital Structure Puzzle, The Journal Of Finance, Vol. 39, p.p. 575–592.**

- **Myers, S.C. and Majluf, N.S.(1984), Corporate Financing And Investment Decisions WhenFirms Have Information That Investors Do Not Have,Journal Of FinancialEconomics, Vol. 13, p.p. 187–221.**

- **Sinclair, S.P. (2001), Financial Exclusion: An Introductory Survey, Center for Research intoSocially Inclusive Services (CRSIS), Edinburgh.**
- **Shahin Poor, Nasrin (2009), The Link Between Islamic Banking and Micro Financing, International Journal of Social Economics, Vol. 36, p.p. 996-1007.**
- **Schiffer, M. andWeder, B.(2001), Firm Size and The Business Environment: Worldwide Survey Results, International Finance Corporation Discussion Paper, No. 43.**
- **Schmukler et al. (2010), Bank Involvement With SMEs: Beyond Relationship Lending, Journal Of Banking And Finance, Vol. 34, p.p. 2280-2293.**
- **Shyam-Sunder, L. and Myers, S.C.(1999), Testing Static Tradeoff Against Pecking Order Models Of Capital Structure, Journal Of Financial Economics, Vol. 51, p.p. 219–244.**
- **Yunus, M. (1997), "The Grameen Bank Story: Rural Credit in Bangladesh", In Krishna, A., Uphoff, N.AndEsman, M. (Eds), Reasons For Hope: Instructive Experiences In Rural Development,Kumarian Press, Bloomfield, CT.**
- **Zingales, L. (2000), In search of new foundations, The Journalof Finance, Vol. 55, p.p. 1623–1653.**

هوامش الدراسة

[1] لمزيد من التفصيل عن التجارب الدولية، راجع (الأسرج، 2006).

[2]ولكن تتسم الدراسات التى تناولت هيكل التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بمحدوديتها، ويرجع ذلك لعدم كفاية البيانات وخاصة في ظل عدم تقييدها في سوق رأس المال (Michaelas et al., 2004).

[3]ومن هذه الدراسات (Cosh and Hughes, 1994; Frank and Goyal, 2003).

[4]فتاوى دار الإفتاء (فتوى رقم 819) بتاريخ 29 ديسمبر 1980م لفضيلة الشيخ الإمام جاد الحق على جاد الحق مفتي الديار المصرية وشيخ الأزهر –رحمه الله– من كتاب "فتاوى كبار علماء الأزهر الشريف والمجامع الفقهية حول ربا البنوك والمصارف، 2010، دار اليسر، القاهرة، الطبعة الثانية.

[5]سورة البقرة، الآيات (275-276) و(278-279).

[6] تقتصر البيانات المنشورة عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة علي عدة مصادر محدودة، مثل التعداد الاقتصادى للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، والصندوق الاجتماعى للتنمية برئاسة مجلس الوزراء، واستراتيجية النهوض بالصناعات الصغيرة والمتوسطة في وزارة الصناعة والتجارة الخارجية (2014)، وصندوق التنمية المحلية بوزارة التنمية المحلية، والحصر الشامل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وإطلاق قاعدة بيانات في فبراير 2012 والذي قام به المعهد المصرفي المصري.

[7] تشمل الصعوبات الأخرى كل من تكلفة الإنتاج والمنافسة ووجود عمالة ماهرة وفتح أسواق والقيود التنظيمية والإدارية.

[8] كما قامت الورقة أيضاً بتحليل الفرص التمويلية المتاحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر من خلال رأس مال المخاطرVenture Capital.

[9]تم الاعتماد علي التعداد الاقتصادى (2013) لعدم توفر بيانات مماثلة في التعداد الاقتصادى (2017).

[10]تأسست بورصة النيل في عام 2007 وبدأ أول تداول لها عام 2010، وتم قيد 47 شركة ثم شطب 15 منها لتبقي 32 شركة منها 4 شركات لم يتم التداول عليها حتى الآن.

[11]يوجد في مصر تسع حاضنات أعمال، راجع: دراسة واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر خلال الفترة (2009-2015)، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، 2016.

[12]التصنيف من وجهة نظر الباحثة.

[13] كما يقدم خدماته التمويلية من خلال وسطاء وهم شركاء التنمية سواءً جمعيات أهلية أو هيئات حكومية.

[14] تقدم الشركة برامج متعددة وتشمل: برنامج المشروعات الصغيرة والمتوسطة SMEs– برنامج دعم الشركات الصغيرة والناشئة SEBS– برنامج تحديث الصناعة – برنامج الحد من الفقر – البرنامج الطبى – مشروع تحسين الطاقة.

[15]تشمل التحديات غير المالية: صعوبة استخراج التراخيص – نقص التدريب – عدم وجود دراسات جدوى – انخفاض الوعى القانونى – ضعف القدرات التسويقية – ضعف المهارات الإدارية وإنتاجية العاملين – عدم وجود استراتيجيات متكاملة لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة – صعوبة مواكبة التطور التكنولوجي (البرادعي، 2016).

[16] الحصول علي التمويل يرتبط ارتباطاً إيجابياً بحجم رأس المال (مرجع سابق).